

معوقات التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
دراسة ميدانية من وجهة نظر البنوك التجارية العاملة في ولايات الوسط

obstacles of bank financing for small and medium enterprises in Algeria
Field study from the point of view of commercial banks operating in central states

المهدي ناصر^{1*}، أحمد بزارية²، منور أوسرير³

¹ جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة (الجزائر)

² جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة (الجزائر)

³ جامعة أحمد بوقرة بومرداس (الجزائر)

تاريخ الاستلام : 2018/06/18 ؛ تاريخ المراجعة : 2018/11/03 ؛ تاريخ القبول : 2018/11/17

ملخص :

يستهدف البحث من خلال دراسة ميدانية معرفة المعوقات المؤثرة على تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من وجهة نظر عينة من فروع البنوك التجارية العاملة في ولايات الوسط خلال الثلاثي الأول لسنة 2018، وذلك من خلال استقصاء آراء العاملين في هذه الفروع حول مدى إدراكهم لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخصائصها من أجل فتح المجال أمامها للوصول للتمويل. وخلصت الدراسة إلى أن بعض خصائص هذه المؤسسات تشكل عائقاً أماما البنوك في توفير التمويل المناسب لها، حيث يعتبر افتقار الملاك للمعرفة البنكية في طرق تقديم الملفات والضمانات المناسبة في ظل ضعف الهيكل المالي وغياب محاسبة واضحة عائقاً مباشراً أمام حصولها على التمويل من طرف البنوك التجارية.

الكلمات المفتاح : سياسة التمويل، بنوك تجارية، قروض الاستثمار.

تصنيف JEL : G32 ؛ G21 ؛ G24

Abstract:

A field study from the research aims to study the obstacles affecting on the financing of banks for small and medium enterprises from the point of view of sample of branches commercial banks In the middle states during the first trimester of 2018, by surveying the staff views in these branches about how well they perceive the realities and characteristics of SMEs, that in order to open the way for them to access funding. The study concluded that some of enterprises characteristics considered as obstacle in front of banks in providing appropriate financing to these enterprises, where the lack of owners of banking knowledge in ways to provide files and appropriate guarantees in light of the financial structure weakness and the absence of clear accountancy considered as direct obstacle to access to finance from commercial banks.

Keywords: Financing Policy, commercial banks, investment loans.

Jel Classification Codes : G32 ؛ G21 ؛ G24

* Corresponding author, e-mail: * elmahdinaceur@yahoo.fr

I - تمهيد :

تعاني المؤسسات الصغيرة المتوسطة، في الكثير من الدول، من عدم الاستقرار وضعف الأمان المالي والحاجة الدائمة للدعم الحكومي للقدر على المنافسة والبقاء. وقد شملت السياسة الحكومية في الجزائر على العديد من البرامج التي تدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلا أن هذه الأخيرة لا تزال تعاني من البيروقراطية ومن قلة التمويل وصعوبة المنافسة، بسبب ضعف الإدارة والخبرة الاستثمارية لدى أصحاب هذه المؤسسات. وفي ظل بحث الاقتصاد الجزائري عن البدائل الاقتصادية المتاحة لتعويض النقص في الجباية النفطية، تم التركيز بشكل كبير ومباشر، في الآونة الأخيرة على المؤسسات الكبرى، القادرة على إحلال المنتجات المحلية محل المنتجات الأجنبية لدعم النمو وخلق مناصب الشغل اللازمة لتقليص البطالة؛ مما قد يسبب تفاقم أزمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للوصول للتمويل المناسب وخاصة من طرف البنوك التجارية.

وقد رافقت البنوك التجارية الحكومة في مسعاها لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال توفير الأموال اللازمة لإنشاء هذه المؤسسات واستعدادها الدائم لمنح القروض في حالة الحاجة إليها، غير أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تزال تعتمد على التمويل الذاتي أو غير الرسمي لتلبية حاجياتها من التمويل، ولا تلجأ إلى البنوك إلا نادرا بسبب الشروط المطلوبة (مثل الضمان والمحاسبة النظامية ودراسات الجدوى للمشاريع التي يراد تمويلها...) والتي يعتبرها أصحاب المؤسسات تعجيزية وغير محفزة على طلب التمويل من البنوك التجارية.

الإشكالية: ما هي الأسباب الحقيقية، من وجهة نظر العاملين في البنوك، التي تعيق حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل المصرفي في الجزائر؟

الفرضيات:

- يدرك العاملون في البنوك لواقع وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي.
- يوجد تأثير إستراتيجية البنوك اتجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حجم القروض الممنوحة لها.
- تعيق بعض خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة البنوك في منح التمويل اللازم لها
- يوجد تأثير للمعوقات الداخلية للبنك على حجم القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- يمكن زيادة حجم التمويل البنكي الممنوح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال سياسات الدعم في مجال الوعي والعمل المصرفي.

المنهج المتبع: تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من أجل معرفة حقيقة معوقات التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم استخدام الاستبيان لمعرفة وجهة نظر العاملين في البنوك للمعوقات التي تحد من استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من التمويل البنكي. **أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة لتسليط الضوء على أسباب إحجام البنوك عن منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رغم وجود سياسة حكومية داعمة لها من جهة وتوفر فرض استثمارية مريحة للبنك من جهة أخرى. كما تهدف الدراسة إلى تبيان وجهة نظر المصرفي اتجاه تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

أهمية الدراسة: تتعلق الدراسة بواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر ذات أهمية اقتصادية بالغة لما تحققه من تنمية مستدامة وعدالة في توزيع الثروة، لذا يعتبر من الواجب دراسة الصعوبات التمويلية التي تعاني منها وسبل تذليلها من وجهة نظر العاملين في البنوك التجارية، التي تعتبر المصدر اللازم لدعم التنمية المستدامة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

I.1- الدراسات السابقة

- دراسة عبد الماجد بلة عبد الساوي وقاسم الفكي علي (2015): حسب إشكالية البحث فإن هناك آلية وضعها بنك السودان المركزي بتحديد نسبة 12% من المحفظة التمويلية لكل مصرف لتمويل المشروعات الصغير، غير أنه في 2012 بلغ نصيب حجم التمويل لهذه المشروعات 4,9% فقط وهو مؤشر لعدم استغلال النسبة المخصصة لتمويل المؤسسات الصغيرة، مما يؤكد حسب الباحثين وجود صعوبات تواجه البنوك للأصول إلى هذه النسبة.

وهدفت الدراسة لمعرفة الدور الذي تلعبه البنوك في تمويل المشروعات الصغيرة للحد من ظاهرة الفقر والبطالة ومعرفة التجارب العالمية في هذا المجال. واستخدمه الدراسة المنهج الوصفي لوصف متغيرات الدراسة وتحليل علاقاتها باستخدام برامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS. وقد استخلصت الدراسة كنتيجة تدني مساهمة البنوك السودانية في توفير التمويل للمشروعات الصغيرة وفق النسبة المقررة في بنك السودان المركزي إلى

انخفاض العائد المتحقق من هذا التمويل، وكذا لمخاطر عدم استرداد التمويل الممنوح للعملاء وارتفاع تكاليف المتابعة والإشراف، كما أن قلة الضمانات اللازمة تؤثر سلباً على هذه المشروعات. ومن خلال دراستنا نحاول استقصاء المعوقات الحقيقية أمام حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على لتمويل البنكي من وجهة العاملين في البنوك التجارية.

- **دراسة constantinos stephanou & camila rodriguez (2008):** وهي عبارة عن ورقة عمل لبحث السياسات الصادرة عن البنك المركزي - وحدة تنمية القطاع المالي الخاص في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي - لتبسيط الضوء على الاتجاهات المالية وتحديات السياسة في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة من قبل البنوك في كولومبيا، حيث حاول الباحثان معالجة أسباب الفجوة التمويلية بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي ظهرت أسبابها معقدة ومتعددة الأبعاد.

فمن حيث المنهج تستند الورقة في المقام الأول على جمع البيانات والمقابلات مع عينة تمثيلية من مؤسسات الائتمان الكولومبية والكيانات الأخرى ذات الصلة، وينصب التركيز على البنوك كأكثر موردي التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وكنتيجة بعد تحليل المعلومات الأساسية المتاحة والاستبيانات المصرفية اتضحت الأهمية والفرص المتزايدة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ وهذا يتحدى، حسب الباحثين، الاعتقاد السائد بعدم وجود مصلحة في إقراض الشركات الصغيرة والمتوسطة، على العكس من ذلك، تبدو المؤسسات الائتمان متحمسة لتقديم خدمة أفضل لقطاع السوق بالنظر إلى ربحيتها المتطورة وفرص البيع المتبادل. وتتميز دراستنا بإجراء استفتاء للعاملين في فروع بعض البنوك التجارية العاملة في ولايات الوسط لكونهم أكثر تعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **دراسة عقبة نصيرة (2015):** 3: جاءت إشكالية الدراسة حول، كيف يمكن أن تتميز السياسة التمويلية للبنك بالفاعلية اللازمة لتوفير الموارد المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بصورة منتظمة، تحافظ من خلالها البنوك على كفاءتها وتسمح للمؤسسة باستثمار الأموال وتنمية مشاريعها؟. واستندت الفرضية الأساسية على وجود علاقة وثيقة ذات دلالة إحصائية عند درجة حرية 0,05 في إطار الاتفاقية التعاقدية للقرض بين الضمانات التي تقدمها المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والموافقة البنكية. واقتصر البحث على دراسة إشكالية التمويل من وجهة نظر البنك، من خلال تحديد بعض النسب المحققة في الميزانية النهائية للمؤسسة خلال الفترة الممتدة بين 2004-2010. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحديد واقع النظام البنكي الجزائري، وتحليل الاستبيانات الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحديد العقبات التي تواجهها في التمويل وقياس درجة الفاعلية من خلال استقلالية الإجراءات البنكية المتعمدة لتحسن أوضاعها. ومن خلال النتائج المتوصل إليها، أعتبر الباحث أن مستوى التسهيلات التمويلية التي يقدمها البنك لربائته من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا ترقى للمستوى المطلوب الذي يمكنه من القيام بدور الوساطة الفعلية بين المدخرين والمستثمرين. و نتيجة الفرضية تؤكد وجود علاقة وثيقة ذات دلالة إحصائية تفسر العوامل السلوكية والهيكلية والإدارية للبنك في طلب معلومات شاملة عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قبل منح القرض مما يثبت صحة الفرضية. ونحاول دراستنا تحديد أثر خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على حصولهم على التمويل من البنوك التجارية من وجهة نظر هذه الأخيرة.

- **دراسة برجى شهرزاد، (2012):** 4: جاءت إشكالية الدراسة حول، ما مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر ملائمة، وكيف يتم استغلالها؟. وهدفت الدراسة إلى معرفة الأهمية الإستراتيجية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، وتوجيه أصحاب القرار بالبنوك التجارية نحو زيادة الاهتمام بهذا القطاع. وقد اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحديد كيفية تعامل البنوك مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تحليل استبيان موجه لمجموعة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية مستغانم/الجزائر.

وكنتيجة للبحث تم حصر أهم أسباب تراجع البنوك عن منح التمويل في طريقة التنظيم البنكي الذي يتميز بمركزية منح القروض على مستوى العاصمة، بسبب الاستقلالية النسبية للوكالات والفروع البنكية، والعراقيل والصعوبات التمويلية بسبب كثرة الضمانات والمشاكل البيروقراطية، وتفضيل البنوك للتمويل قصير الأجل بدل التمويل طويل الأجل، واستخدام أساليب التمويل التقليدية. وتعلقت دراستنا بعدد من فروع البنوك التجاري العاملة في الجزائر بولايات الوسط بكل من ولاية الشلف، ولاية البليدة وولاية عين الدفلى.

- **دراسة بربيش السعيد و بلغرة عبد اللطيف، (2006):** 5، وحسب هذه الدراسة تعتبر إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أكبر المشاكل التي تواجهها عملية تأهيلها نظرا لما تضعه البنوك العمومية الجزائرية من عراقيل وما تفرضه من شروط أمام تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وهذا ما يمثل إشكالية هذه الدراسة. وتهدف هذه الورقة لمحاولة إبراز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحديد العقبات التي تواجهها في حالة تمويلها. وكنتيجة للدراسة توصل الباحثان إلى دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سوق العمل ومنه في التنمية الاقتصادية، واقترح الباحثين تأهيل المحيط الاقتصادي، وتشجيع وسائل التمويل؛ كرأس المال المخاطر والتمويل التآجيري وخلق وكالات دعم إضافية لضمان تمويلها. وتعلقت دراستنا بالبنوك التجارية كمصدر للتمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

I.2- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

لا يوجد تعريف محدد ودقيق لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشتمل على جميع معايير التصنيف التي يتم اعتمادها لتحديد أحجامها، لذا يمكن اعتماد تعريف المشرع الجزائري الذي حدد مفهومها في القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جانفي 2017م⁶ والذي عرف في المادة 05 منه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/ أو الخدمات التي تشغل من 1 إلى 250 شخص، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 ملايين دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 1 مليار دينار جزائري وتستوفي معيار الاستقلالية⁷. والتي يمكن توضيحها كما يلي:

معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة⁷

النوع	الخصائص	التعداد	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
مصغرة	من 01 إلى 09 أشخاص	أقل من 40 مليون دينار	أقل من 20 مليون دينار	
صغيرة	من 10 إلى 49 شخص	أقل من 400 مليون دينار	أقل من 200 مليون دينار	
متوسطة	من 50 إلى 250 شخص	400 مليار دينار إلى 04 ملايين	ما بين 200 مليون و 1 مليار دينار جزائري	

وجاء هذا القانون لتكثيف تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع الواقع الاقتصادي للبلاد و توسيع مجال تطبيق هذا التعريف و كذا

إعطاء أهمية خاصة للمؤسسات المتوسطة و الصغيرة جداً.

I.3- تطور حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، حتى الفاتح من سبتمبر 2017 على المستوى الوطني، 1060289 مؤسسة منها 97% مؤسسة مصغرة (1035891 مؤسسة مصغرة) و 2% مؤسسة صغيرة (21202 مؤسسة صغيرة) و 0,3% مؤسسة متوسطة (3195 مؤسسة متوسطة). وقد شهدت سنة 2017 حركة ديموغرافية نشطة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم إنشاء 41066 مؤسسة خاصة منها 44,83% مؤسسة ذات شخصية اعتبارية و 55,16% مؤسسة ذات شخصية طبيعية، كما تم إعادة 6669 مؤسسة خاصة للنشاط؛ في المقابل تم شطب 9941 مؤسسة خاصة من النشاط الاقتصادي، ليرتفع بذلك عدد المؤسسات من 1022233 مؤسسة عام 2016 إلى 1060025 مؤسسة حتى الفاتح من سبتمبر عام 2017، أي بزيادة 37794 مؤسسة (19904 منها مؤسسة ذات شخصية اعتبارية و 17890 مؤسسة ذات شخصية طبيعية)⁸.

I.4- الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتجسد أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني من خلال مساهمتها في الإنتاج الوطني، وحجم العمالة المشغلة، وكذا

دورها في توفير المناولة للشركات الكبرى ودعم النسيج الاقتصادي الصناعي. ويمكن أبراز هذه الأهمية من خلال النقاط التالية:⁹

– تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير السلع النهائية المختلفة للمستهلكين من خلال تحويل المنتجات الوسيطة المنتجة من الشركات الكبرى، مما يقلل من فاتورة الواردات.

– تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسهولة التأسيس نظراً لعدم حاجتها الكبيرة للمنتجات الكثيفة الرأسمال أو التطور التكنولوجي مما يساهم في خلق مناصب شغل سواء للمؤسسين أو الشركاء أو للمتخصصين في الصناعة.

– تخصص بعض المؤسسات الصغيرة في النشاطات التي تحجم المؤسسات الكبيرة عن الاستثمار فيها، مثل التركيز على تصنيع بعض الكمياويات الناتجة عن تكرير البترول أو صناعة بعض الصناعات غير النمطية والتي تنتج حسب طلب العميل، مما يتيح تلبية بعض الطلبات المتخصصة التي لا يمكن أن توفرها الصناعات الكبيرة التي تعتمد على اقتصاد الحجم. من جانب آخر فهي تعد شريكاً جيداً للمؤسسات الكبيرة، حيث تستعين بها هذه الأخيرة كمصادر خارجية لإنجاز و تكملة بعض الأنشطة الاقتصادية.

– بالإضافة إلى مساهمتها في رفع كفاءة تخصيص الموارد في البلدان النامية، فهي تميل إلى تبني الأساليب الإنتاجية كثيفة العمالة بما يعكس وضع تلك البلدان من حيث وفرة قوة العمل وندرة رأس المال.

في ظل التطور التكنولوجي المتسارع الذي أدى إلى سرعة تغير التقنيات الإنتاجية المستخدمة في العملية الإنتاجية، يؤدي الاعتماد على إنشاء مصانع صغيرة الحجم بتكاليف استثمارية منخفضة من التخصص في الصناعات الدقيقة التي تحتاجها بعض الصناعات المتطورة، مما يساعد على خلق صناعات محلية جديدة وتطوير صناعات قائمة.

I.5- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدة خصائص تميزها عن المؤسسات الكبيرة من أهمها؛¹⁰

__ تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ببساطة وسهولة الإنشاء، ويسهل تكوينها من الناحية القانونية والفعالية، كما يمكن إنشائها اعتماداً على أصول مالية صغيرة.

__ كما تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالاستقلالية التامة في الإدارة، نظراً لأن المالك لها في الغالب ما يكون مدير للمؤسسة ويقوم بجميع العمليات الإدارية والفنية، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تتميز بالطابع الأسري، كما هو موجود في البلدان الأخرى، وهذا ما ينتج عنه سهولة الإدارة والسرعة في اتخاذ القرار.

__ عادة ما يعتمد أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعاملين فيها، على التدريب الذاتي لقدراهم الإنتاجية والإدارية، نتيجة مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار.

__ لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة القدرة على الانتشار والتكيف مع مختلف الظروف المحيطة به، مما يساعدها على الاستغلال الأمثل للفرص الاستثمارية والمرونة في توزيع الدخل بين مختلف الأطراف المساهمة في تحقيقه.

__ حرية اختيار النشاط، وبساطة التنظيم، والاعتماد على التمويل الذاتي، والمصادر غير الرسمية، وكذا استيعاب العمالة محدودة الخبرة وقلة الحاجة لرؤوس الأموال الكبيرة.

I.6- مجالات تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الخدمات المصرفية، لأنها لا تتوفر على الأموال اللازمة لتنفيذ استثمارات كبيرة، ولا يمكنها الوصول إلى الأسواق المالية بنفس قدرة الشركات الكبيرة، إضافة إلى عدم قدرتها على تنفيذ المهام والوظائف المالية بفاعلية. ومنه يمكن أن تؤدي القروض البنكية طويلة الأجل إلى تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستثمار، كما أن القروض القصيرة والمتوسطة الأجل تساعد هذه المؤسسات على تحقيق النمو بصورة تدريجية متصاعدة، ويمكن أن تؤدي خدمات الإيداع ومنتجات المعاملات المصرفية إلى تحسين كفاءة التشغيل وتمكين المؤسسات من إسناد الوظائف المالية إلى مصادر خارجية.¹¹

فمن شأن القروض الطويلة الأجل الميسرة أن تساهم في التوسع الاستراتيجي في أنشطة الأعمال من خلال عمليات البحوث والتطوير أو شراء المعدات والممتلكات، لذا تعتبر هذه القروض ضرورية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعادة ما تمثل الوسط المفقود بالنسبة للتمويل في الدول النامية، وهناك احتياجات تشغيلية مهمة لهذه المؤسسات يمكن أن تقوم بتلبيتها البنوك من خلال المنتجات غير الإقراضية التي تتضمن ما يلي:¹²

- منتجات خدمات الإيداع والادخار: التي من شأنها تزويد مؤسسات الأعمال بأدوات الإدارة المالية الأساسية لمساعدتها في تنظيم الإيرادات والمدخرات.
- منتجات المعاملات البنكية: التي تسهل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النقد المتاح واستخدامه مثل؛ الخدمات الآلية لصرف الأجور وتحصيل المدفوعات، وبطاقات الائتمان، وصرف العملات.
- منتجات الخدمات الاستشارية: التي تستفيد فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المساعدة الاستشارية في إعداد بيانات مالية موثقة، ووضع خطط العمل، واختيار أدوات التمويل المناسبة، ومن شأن هذه الاستشارات تحسين حصول هذه المؤسسات على التمويل من خلال تعزيز قدرتها على طلب الحصول على الائتمان.

وفي الجزائر تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى مصادر التمويل الداخلية (الذاتية) إمكانيات وخيارات خارجية متعددة تمكنها من سد

فجوة التمويل والمتمثلة في: ¹³

- تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق قروض الموردين؛ من خلال استخدام الائتمان التجاري، كقروض للاستغلال بدرجة أكبر من اعتمادها على الائتمان المصرفي، لذا غالباً ما يمثل قرض المورد المصدر الوحيد -قصير الأجل - المتاح لها.
- تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق البنوك التجارية: ويتم هذا من خلال القروض المصرفية قصيرة الأجل؛ وتلجأ إليه المؤسسة لمواجهة النفقات التي تتعلق بالتشغيل الجاري للطاقت الإنتاجية، والاحتياجات المالية الموجهة للأصول المتداولة، والتي يتوقف حجمها على قرار المؤسسة من جهة، وعلى المركز الائتماني لها من جهة أخرى. أو من خلال القروض المصرفية متوسطة الأجل، الذي تلجأ إليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل أعمالها التوسعية أو استثماراتها التشغيلية كسواء وسائل ومعدات الإنتاج المختلفة، والتي عادة ما تتراوح مدة استحقاقها بين 2-7 سنوات (قروض التجهيزات). كما قد تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقروض طويلة الأجل التي تفوق مدتها 7 سنوات لتمويل استثماراتها الضخمة بغرض إنشاء مؤسسات أو توسيعها أو تجديد عتادها، ونتيجة للشروط والضمانات المطلوبة من قبل البنوك التجارية عادة ما تعجز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على هذا النوع من التمويلات طويلة الأجل.
- تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق الإقراض غير الرسمي (كالإقراض من الأصدقاء والأقارب، جمعيات التوفير والادخار، إقراض التجار لزيابئهم...)

I.7- مشكلات وعراقيل التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من أهم وأخطر المشاكل والتحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، سواء في مرحلة الإنشاء والتكوين أو في مرحلة النشاط، هي مشكلة التمويل؛ حيث تصنف الجزائر حسب تقرير ممارسة أنشطة الأعمال¹⁴ لسنة 2018 في المرتبة 177 عالمياً والمرتبة 17 عربياً من حيث سهولة الحصول على الائتمان. في حين حصلت الجزائر على علامة 0 بالنسبة لمؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-8) والذي حصلت فيه البحرين على 8 درجات والمغرب على 7 درجة وتونس على 6 درجات.¹⁵

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تعاني من صعوبات كبيرة في الحصول على قروض طويلة الأجل للانطلاق في النشاط، لأن البنوك لا تتحمس عادة لتمويل هذه المشروعات لعدم وجود أساس معلوماتي متين لقياس المخاطر المحفوفة بها، وعدم وجود أصول كافية يتخذها البنك كضمان لاسترجاع أمواله. وحتى في مرحلة النشاط فإن عادة ما تعاني المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من حجم قيمة الضمان المطلوب من طرف البنك لمنح القرض، والذي يتعد 150% من قيمة القرض¹⁶، وفي حالة توفر الضمان فإن فترة السداد قد لا تناسب أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لأنها عادة ما تكون قصيرة ومتوسطة الأجل، مما يجعل كلفة القرض مرتفعة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تعمل في نفس المجال، وهذا ما يقلل من تنافسية هذه المؤسسات.

لعل من أبرز المعوقات التي تحول من توسع البنوك في منح التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر و في الكثير من الدول الأخرى هي:¹⁷

- افتقار الكثير من الكيانات الصغيرة إلى التخطيط المستقبلي مع عدم وجود قوائم مالية معتمدة ، كما أن غالبية هذه المؤسسات تفتقر لموازنات تقديرية و إحصاءات تجارية و تسويقية بما يعقد عمليات التأكد من مطابقة تلك المشروعات للشروط التي يضعها البنك للإقراض، بالإضافة إلى افتقار الكثير من المؤسسات الصغيرة لنظام محاسبي يؤمن و يضمن سلامة الهيكل المالي للمؤسسة .
- افتقار هذا النوع من المؤسسات للهيكل الإدارية و اعتمادها في الغالب على شخص وحيد في الإدارة و هو ما يضعف إستراتيجيتها ، و يسبب نوع من الخطورة على أموال البنك في حالة تغيب هذا المالك أو توقف المشروع لأي سبب
- ضعف الإمكانيات المالية و الأصول التي تؤمن المقرض في حالة منح التمويل بالإضافة إلى أن معدلات التخلف عن السداد و خسائر الديون أكبر مقارنة بأصحاب الشركات الكبرى
- في الكثير من الأحيان يشتكي أصحاب المشروعات الصغيرة و المتوسطة من معاناتهم مع البنوك في المرحلة الطويلة من إعداد الملفات و الوثائق و الضمانات اللازمة التي لا تقوى المشروعات على توفيرها

-ضعف الثقافة المصرفية لدى قاعدة كبيرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا ضعف القدرات الإدارية و الفنية تمثلان سبباً رئيسياً في عدم توجه البنوك لهذه المؤسسات بالقدر الذي يتناسب مع حجمها

8.I - مساهمة البنوك التجارية الجزائرية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تلعب البنوك التجارية في الجزائر دور كبير في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتسهيل نشاطاتها من خلال ما تقدمه من قروض، ونظراً لهذه الأهمية قامت السلطات الحكومية بوضع بروتوكول في 23 ديسمبر 2001 لترقية الوساطة المالية المشتركة بين قطاع تلك المؤسسات والبنوك العمومية (CPA, BADR, BNA, BDL) من أجل تحقيق النقاط التالية:¹⁸

- توفير شروط ترقية العلاقات السليمة بين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك العمومية الخمسة، وهذا طبقاً لقواعد الهيئة المعتمدة من طرف بنك الجزائر.
 - توجيه القروض البنكية لصالح الأنشطة المنتجة، وذات القدر الكبير من النمو والقيمة المضافة والقدرة على امتصاص البطالة.
 - تفعيل توظيف خطوط القروض الخارجية عبر برنامج اتصال مباشر وفعال.
 - تطوير منهجية موحدة وتشاورية، وذلك بالتعاون مع الوزارة المكلفة بالمالية والوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية، لبحث وتعبئة التمويلات الخارجية لدى الممولين الدوليين.
 - مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذات القدرة التصديرية عن طريق التمويل الملائم.
 - تطوير الخبرة البنكية اتجاه المؤسسات، عند إعداد مخطط النشاطات المتوقعة.
 - وضع برامج تكوينية لمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مقاييس وشروط تقديم ملفات القروض.
 - المبادرة بتحسين زبائن البنك من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من اجل تنظيمهم في شكل "نادي الأشغال" كشريك للبنوك العمومية.
- وبلغت مساهمة البنوك التجارية الوطنية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في نهاية 2015 ما يقارب 1748,3 مليار دج ، منها 374,9 مليار مقدمة من قبل صندوق التوفير و الإحتياط أي ما يمثل 24,4% من مجموع الموارد المتاحة للبنوك كما أن حصة القروض المقدمة لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بلغت حوالي 16 % فقط من مجموع القروض المقدمة من القطاع المصرفي الجزائري بينما نسبة التمويل من طرف البنوك الخاصة في الجزائر لهذا القطاع لا يفوق 3% وتظهر هذه الأرقام الاهتمام غير الكافي الذي توليه البنوك العمومية و الخاصة لقطاع حيوي جداً لخلق فرص العمل وتعزيز التنمية الاقتصادية الحقيقية، عدا عن أنه يشكل فعلاً فرصة استثمارية وتمويلية ضخمة للبنوك الحكومية الجزائرية وبمقارنة حصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من التمويلات المصرفية من مجمل التمويل البنكي في بعض البلدان العربية و الأجنبية سنة 2015 نلاحظ أن فئة قليلة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تتعامل مع البنوك حيث لم تتجاوز النسبة 16% من مجمل عدد المؤسسات في الجزائر، في حين بلغت النسبة في السويد 92%، في فرنسا 61%، في أندونيسيا 28,4%، وفي البرازيل 69,38% وفي المغرب وتونس 24% و 15% على التوالي.¹⁹

II - الطريقة والأدوات :

بهدف الإحاطة بجوانب الدراسة الميدانية، تم تحديد إطار منهجياً متضمناً الأدوات التالية:

1_ منهج الدراسة

— **مجتمع الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من فروع البنوك التجارية العمومية المتواجدة في ولاية عين الدفلى وولاية البليدة ولاية الشلف. بحيث شملت الدراسة 17 فرعاً من ستة بنوك عمومية وهي كل من CPA ; CNEP ; BADR ; BDL ; BNA ; BEA خلال الثلاثي الأول من سنة 2018.

— **عينة الدراسة:** تم تحديد عينة الدراسة بشكل مستهدف من العمال الذين لديهم القدرة على توفير المعلومات المفيدة من الدراسة والمكونة من الموظفين الحاصلين على شهادة جامعية ويزاولون العمل بصورة مستمرة في البنك.

وقد تم توزيع 100 استبانة واسترجاع 90 استبانة صالحة للتحليل إي أن نسبة الاستجابة بلغت 90%

2_ أداة الدراسة إجرائها

بهدف التأكد من مدى إمكانية الاستبيان على قياس فرضيات الدراسة يمكن إجراء القياسات التالية:

ـ **صدق أداة الدراسة:** بعد إتمام تصميم الاستبانة تم توزيعها على مجموعة من الأساتذة المحكمين لمعرفة مدى قدرة العبارات التي تحتويها الاستبانة من مجمع المعلومات المراد درستها بدقة ووضوح.

ـ **ثبات أداة الدراسة:** لقياس ثبات أداة الدراسة تم احتساب معامل الثبات (**Alpha Cronbakh**) كما هو موضح في الجدول رقم 1. حيث تراوحت قيم هذا المعامل بين (0,655 و 0,750) في حين بلغ معامل الأداة ككل 0,856 وهو أعلى من 0,6 مما يعني أن فقرات الاستبانة بينها اتساق داخلي مما يؤكد إمكانية الاعتماد على الاستبانة لاختبار الفرضيات.

3_ عرض نتائج متغيرات الدراسة:

لتحليل وتفسير إجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة نقوم باستعراض آراء المستجوبين حول فقرات البحث بدراسة التوصيف الإحصائي لمحاور الدراسة وفق ما يلي.

3-1 تحليل وتفسير إجابات أفراد عينة الدراسة حول فقرات محور مدى إدراك العاملين في البنوك لأهمية ودور المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة:

من خلال تحليل إجابات أفراد العينة على فقرات المحور الأول في (الجدول رقم 02) يتبين لنا أن الاتجاه العام لإدراك البنوك لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كان مرتفعاً، حيث بلغ المتوسط الحسابي للمجال الكلي 3,479 بانحراف معياري 0,560؛ ويتجسد هذا من خلال مساهمة البنوك في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار البرامج الحكومية الداعمة لها بمتوسط حسابي 3,91 (0,830)، واعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورية لاستدامة التنمية في الجزائر بمتوسط حسابي 3,84 (0,970)، كما اتخذت إجابات أفراد العينة اتجاه عام مرتفع حول كلا من وجود خطة واضحة بالبنك لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، واعتبارها تمثل قطاعاً استراتيجياً ضمن عملائه بمتوسط حسابي 3,58 (0,924) و 3,50 (0,864) على التوالي. فيما لم تكن إجابات أفراد العينة واضحة عن مدى إدراكهم لمشاكل التمويل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتمويل نشاطها بمتوسط حسابي 3,30 وانحراف معياري 1,116.

ومن خلال (الجدول رقم 08) نلاحظ أن قيمة T بلغت 8,124 عند مستوى معنوية أقل من 0,05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة الدالة على العاملين في البنوك التجارية يدركون لواقع وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي.

وبالرجوع لتحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) تبعاً لاسم البنك في الجدول رقم 07 نلاحظ مستوى الدلالة الإحصائية لهذا المحور تساوي 0,034 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 وقيمة F المحسوبة تساوي 2,538 أكبر من قيمة F الجدولة مما يعني وجود فروقات إحصائية في إجابات الباحثين حول أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النشاط الاقتصادي. وحسب اختبار Post Hoc فإن العلاقة بين CNEP و BADR كانت ذات مستوى دلالة 0,029 أقل من مستوى المعنوي 0,05 وكذلك العلاقة بين BADR و BEA كانت ذات مستوى دلالة 0,03 أقل من مستوى المعنوية 0,05.

3-2 تحليل وتفسير إجابات أفراد عينة الدراسة حول فقرات محور إستراتيجية البنك في منح القروض للمؤسسات الصغيرة

والمتوسطة:

من خلال تحليل إجابات أفراد العينة حول 8 فقرات المحددة لهذا المحور في (الجدول رقم 03) بلغ المتوسط الحسابي الكلي 3,303 بانحراف معياري 0,544 مما يعني اتجاه عام متوسط حول إستراتيجية البنك في منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فرغم الاتجاه العام المرتفع لإجابات أفراد العينة حول استعداد البنك لتقديم تسهيلات بمتوسط حسابي 3,64 (0,825) غير أن هذه التسهيلات ترتبط بالضمانات المقدمة من طرف المؤسسات بمتوسط حسابي 3,80 (1,247) وتحليل الجدارة الائتمانية لها بمتوسط حسابي 3,57 (0,900). في المقابل كان الاتجاه العام متوسط لإجابات أفراد العينة حول تركيز البنك على الخدمات التقاطعية بمتوسط حسابي 2,69 (0,843).

ونلاحظ من خلال (الجدول رقم 08) أن قيمة T بلغت 5,256 وهي أكبر من قيمة T الجدولة عند مستوى معنوية أقل من 0,05 وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة الدالة على وجود تأثير لإستراتيجية البنوك تجاه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على القروض الممنوحة لها.

وبالرجوع لتحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) تبعاً لاسم البنك في (الجدول رقم 07) نلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية لهذا المحور تساوي 0,047 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 وقيمة F المحسوبة 3,351 وهي أكبر من F الجدولة مما يعني وجود فروقات إحصائية في إجابات أفراد العينة حول إستراتيجية البنك في منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. وحسب اختبار Post Hoc فإن العلاقة بين فروع ل CNEP وفروع كل من BADR - CPA - BDL - BNA كانت ذات مستوى دلالة -0,03 - 0,08 - 0,04 - 0,01 على التوالي وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 ومستوى الدلالة بين BEA و BNA كانت 0,014 أقل من مستوى المعنوية 0,05.

3-3 تحليل وتفسير إجابات أفراد عينة الدراسة حول فقرات محور خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعيق

تمويلها من قبل البنك

من خلال تحليل إجابات أفراد العينة حول 8 فقرات المحددة لخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعيق التمويل (الجدول رقم 04) ، بلغ المتوسط الكلي 0,435 بانحراف معياري 0,605 مما يعني أن هناك اتجاه عام مرتفع حول تأثير خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حجم الائتمان الممنوح لها. واعتبر أفراد العينة أن جهل ملاك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمعاملات المصرفية وشروطها وآليات تقديم الملفات والضمانات الخاصة بالقروض أول عائق لحصولهم على القروض بمتوسط حسابي 3,73 (1,026)، وفي المرتبة الثانية التقدير الخاطئ لاحتياجات المشروع وعدم وجود حماية اقتصادية بمتوسط حسابي 3,71 (0,927)، فيما كان العائق الثالث الأكثر تأثيراً من وجهة نظر أفراد العينة هو صعوبة تسهيل الضمانات المقدمة من قبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حالة فشلها في تسديد القروض الممنوحة لها بمتوسط حسابي 3,61 (1,078)، في المقابل لم يعتبر أفراد العينة قلة الدعم من قبل الحكومة كعائق أساسي حيث سجل اتجاه عام متوسط بمتوسط حسابي 3,13 (1,192) مما يعني اعتراف البنوك بالإمكانات المبدولة من طرف الحكومة لضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

نلاحظ من خلال الجدول رقم 08 أن قيمة T بلغت 6,785 عند مستوى معنوية أقل من 0,05 مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة الدالة على أن لبعض لخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تأثير على حجم القروض الممنوحة لها. وبالرجوع لتحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) تبعاً لاسم البنك في (الجدول رقم 07) نلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية لهذا المحور تساوي 0,047 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05 وقيمة F المحسوبة 2,358 أكبر من قيمة F الجدولة مما يعني وجود فروقات إحصائية في إجابات المحورين حول حقيقة دور خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عرقلة التمويل المصرفي. وحسب اختبار Post Hoc فإن العلاقة بين CPA وكل من BNA و BEA ذات مستوى دلالة إحصائية 0,030 و 0,004 على التوالي وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05. كما أن العلاقة بين BADR و BEA ذات مستوى دلالة إحصائية 0,014 وهي أقل من مستوى المعنوية 0,05.

3-4 تحليل وتفسير إجابات أفراد عينة الدراسة حول فقرات محور المعوقات الداخلية بالبنك التي تعيق تمويل المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة

من خلال تحليل إجابات أفراد العينة حول الفقرات 08 المحددة لتأثير المعوقات الداخلية بالبنك على حجم القروض (الجدول رقم 05) يتبين لنا أن الاتجاه العام متوسط للمجال الكلي بمتوسط حسابي 3,063 وانحراف معياري 0,628 مما يعني تردد أفراد العينة حول إمكانية أن يكون البنك سبب في قلة القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث أن الاتجاه العام المرتفع الوحيد تعلق بالتزام البنك بتوجيهات وتعليمات البنك المركزي بمتوسط حسابي 3,67 (0,972) فيما لم يعطي أفراد العينة أهمية لتكاليف التقييم والإشراف والمتابعة للملفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التأثير على حجم القروض الممنوحة لها حيث بلغ المتوسط الحسابي 2,72 بانحراف معياري (1,017) .

من خلال الجدول رقم 08 نلاحظ أن قيمة T المحسوبة 0,949 وهي أقل من قيمة T الجدولة عند مستوى معنوية 0,345 وهو أكبر من مستوى المعنوية 0,05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية بعدم وجود تأثير للمعوقات الداخلية بالبنك على حجم القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ورفض الفرضية البديلة. وبالرجوع لتحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) تبعاً لاسم البنك في الجدول رقم 07 نلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية لهذا المحور تساوي 0,28 وهي أكبر من مستوى المعنوية عند 0,05 مما يعني عدم وجود فروقات في المتوسطات حول إجابة أفراد العينة حول تأثير المعوقات الداخلية للبنك في القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3-4 تحليل وتفسير إجابات أفراد عينة الدراسة حول فقرات محور مقترحات تدعيم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال تحليل إجابات أفراد العينة حول الاقتراحات 5 التي يمكن أن تدعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الجدول رقم 06) نلاحظ اتجاه عام مرتفع لمتوسط المجال الكلي الذي بلغ 3,782 بانحراف معياري 0,586، حيث أعطى أفراد العينة أهمية كبيرة لمراجعة القوانين والتشريعات المصرفية لتلبية احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمتوسط حسابي 3,91 (0,802)، فيما حل تدريب الموظفين للتعامل مع دراسة الجدوى و فحص الحسابات في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 3,84 (0,748)، وفي المرتبة الثالثة إنشاء مراكز خاصة للمعلومات حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمتوسط حسابي 3,84 (0,748).

ومن خلال الجدول رقم 08 بلغت قيمة T 12,591 عند مستوى معنوية أقل من 0,05 مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة الدالة على إمكانية زيادة حجم التمويل البنكي الممنوح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال سياسة الدعم في مجال الوعي والعمل المصرفي.

وبالرجوع لتحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) تبعاً لاسم البنك في الجدول رقم 07 نلاحظ أن قيمة مستوى الدلالة الإحصائية لهذا المحور تساوي 0,573 وهي أكبر من مستوى المعنوية عند 0,05 وقيمة F المحسوبة 0,772 وهي أقل من F الجدولة مما يعني عدم وجود فروقات في المتوسطات حول أهمية المقترحات لتدعيم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

III- النتائج ومناقشتها :

- من خلال ما سبق عرضه فقد تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي يمكن حصرها في الآتي:
- تدرك البنوك للأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لذلك هي تعتبرها ضرورية للتنمية المستدامة، وتعتبر الإجراءات الحكومية من خلال الدعم وضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كقابلة بتجاوز احتياجاتها التمويلية، وهذا ما يبينه الاتجاه العام المرتفع لإجابات أفراد العينة بمتوسط 3,91، كما يوافق ما جاءت به دراسة constantinos stephanou & camila rodriguez بالنسبة لمنطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.
 - يتقيد البنك بالإجراءات الإدارية والتنظيمية في منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويركز على الضمانات المقدمة من طرف هذه المؤسسات، فحسب إجابات فروع البنوك التجارية المستجوبة سجلنا اتجاه عام مرتفع بمتوسط 3,80، وهذا يشكل عائقاً مباشراً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، لان غالبية المؤسسات تفتقر للممتلكات المادية التي يقبلها البنك كضمان، مما يقلص فرصها للحصول على القروض.
 - سجلت إجابات أفراد العينة اتجاه عام مرتفع بالنسبة لاعتبار خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل عائقاً أماما البنوك لتوفير التمويل المناسب لها؛ حيث يعتبر افتقار الملاك للمعرفة البنكية في طرق تقديم الملفات والضمانات المناسبة بمتوسط إجابات 3,73، والتقدير الخاطئ للاحتياجات المالية للمشروع بمتوسط إجابات 3,71 في ظل ضعف الهيكل المالي وغياب محاسبة واضحة عائقاً مباشراً أمام حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل المناسب لها.
 - يمثل الالتزام بتوجيهات وتعليمات البنك المركزي عائقاً داخلياً باتجاه عام مرتفع بمتوسط 3,67 يعيق تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما أن غياب وحدات مستقلة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة داخل البنوك عائق باتجاه عام بمتوسط 3,2 أمام قدرة البنوك لتلبية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كما لم تعطي البنوك المستجوبة أهمية كبيرة لباقي المعوقات الداخلة التي قد تعيق منح التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
 - يساعد تدريب الموظفين للتعامل مع دراسة الجدوى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفحص حساباتها من تقليل خطر إقراضها، كما أن مراجعة القوانين والتشريعات المصرفية قد تتيح للبنوك إمكانية تلبية الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث سجلت جميع اقتراحات البنوك المستجوبة اتجاه عام مرتفع بمتوسط يتراوح بين 3,91-3,70 لتدعيم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

IV- الخلاصة :

من خلال البحث نلاحظ أن التمويل بالنسبة للمؤسسات الصغيرة يعتبر ضروريا لاستدامة تنميتها وتطورها، خاصة في ظل الرهانات الحديثة والتطور التكنولوجي الذي مس جميع المجالات، وأصبح ضرورة حتمية لقدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على منافسة المؤسسات الكبيرة. ومن خلال الدراسة يتبين لنا أن البنوك التجارية على استعداد دائم لدعم هذه المؤسسات، في إطار المحافظة على دورها الأساسي في العلاقة بين المدخرين والمستثمرين، لذا وجب على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجاوز معوقاتها الداخلية، وتقوية هيكلها المالي، ليصبح لها القدرة على الاستفادة من التمويل البنكي وتقليل اللجوء إلى المصادر غير الرسمية التي تكون عادة ما توفره من أموال غير كافي ومليء بالمخاطر، حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عادة لا تراعي قدرتها على التسديد في حالة اللجوء للمصادر غير الرسمية. وكأفاق للدراسة يمكن دراسة معوقات التمويل الأصغر وسبل دعم البنوك التجارية للمؤسسات الصغيرة وكذا دور المعاملات المالية الإسلامية من خلال النواذ الإسلامية بالبنوك التجارية التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- ملاحق :

الجدول رقم 1: معامل Alpha Cronbakh لقياس ثبات الاستبانة

البيان	عدد الأسئلة	قيمة معامل Alpha	الحوار
إدراك البنوك لواقع وأهمية م ص م	07	0,655	الأول
استراتيجية البنك في منح القروض	08	0,649	الثاني
خصائص م ص م التي تعيق التمويل	08	0,715	الثالث
المعوقات الداخلية للبنك التي تعيق التمويل	08	0,750	الرابع
مقترحات تدعيم تمويل م ص م	05	0,713	الخامس
جميع فقرات الاستبانة	36	0,856	

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان بالاعتماد على برنامج SPSS

الجدول رقم 2: تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة حول أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الترتيب	الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات	الرقم
2	مرتفع	0,970	3,84	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورية لاستدامة التنمية في الجزائر	01
6	متوسط	1,116	3,30	تواجه (م ص م) مشاكل كبيرة في تمويل نشاطاتها	02
4	مرتفع	0,864	3,50	تمثل (م ص م) قطاعا استراتيجيا ضمن عملاء البنوك.	03
7	متوسط	1,054	2,89	تتعرض (م ص م) مقابل المؤسسات الكبيرة للتمييز من قبل البنوك.	04
1	مرتفع	0,830	3,91	ترافق البنوك (م ص م) في إطار البرامج الحكومية التي تقدم المساعدة والدعم الفني والإداري والمالي لها.	05
3	مرتفع	0,924	3,58	يملك البنك خطة واضحة لتمويل مشاريع (م ص م)	06
5	متوسط	1,071	3,33	يدرك البنك بوجود فرصا ربحية كبيرة في حالة تمويل (م ص م)	07
	مرتفع	0,560	3,479	المجال الكلي	

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان بالاعتماد على برنامج SPSS

الجدول رقم 03: تحليل إستراتيجية البنك في منح القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الترتيب	الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات	الرقم
5	متوسط	1,055	3,21	تتبع البنك سياسة صارمة عندما يتعلق القرض ب (م ص م)	01
3	مرتفع	0,825	3,64	يقدم البنك قروض وتسهيلات مخصصة ل (م ص م)	02
6	متوسط	1,266	2,94	يستغرق البنك مدة زمنية معتبرة في دراسة ملفات القروض في (م ص م) مما يرفع من تكلفة القرض.	03
2	مرتفع	1,247	3,80	يرتبط قرار منح البنك للقروض بالضمانات المقدمة	04
4	مرتفع	0,900	3,57	يعتمد البنك على نتائج تحليل الجدارة الائتمانية في منح القرض	05
1	مرتفع	0,700	3,93	يخضع البنك للقوانين والإجراءات الإدارية لقرض (م ص م)	06
7	متوسط	1,164	2,71	يتجنب البنك منح قروض الاستثمار ويميل لقروض الاستغلال	07
8	متوسط	0,843	2,69	يركز البنك على الخدمات التقاطعية (القروض مقابل الودائع)	08
	متوسط	0,544	3,303	المجال الكلي	

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان بالاعتماد على برنامج SPSS

الجدول رقم 04: تحليل خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعيق تمويلها من قبل البنك

الترتيب	الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات	الرقم
2	مرتفع	0,927	3,71	التقدير الخاطئ لاحتياجات المشروع المالية، وعدم وجود حماية اقتصادية	-1
5	متوسط	1,157	3,38	عدم توفر نظام معلوماتي يمكن البنوك من القراءة الصحيحة لتقاريرها المالية والمحاسبية والتقييم الموضوعي لإمكاناتها .	-2
1	مرتفع	1,026	3,73	معظم الملاك ليس لديهم المعرفة التامة بالمعاملات المصرفية وشروطها وآليات تقديم الملفات والضمانات الخاصة بالقروض.	-3
6	متوسط	1,017	3,28	ضعف الأطر القانونية والمالية وعدم وجود تنظيم إداري واضح يحدد المسؤوليات.	-4
7	متوسط	1,063	3,24	ضعف الهياكل التمويلية وعدم وجود خطة واضحة لتدعيم المركز المالي لها.	-5
4	مرتفع	0,951	3,52	عدم انتظام السجلات والتقارير المالية، وبالتالي صعوبة في تحديد الجدارة الائتمانية للمؤسسة طيلة التمويل و بصورة دقيقة.	-6
3	مرتفع	1,078	3,61	صعوبة تسييل الضمانات المقدمة من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حالة فشلها في تسديد القروض الممنوحة لها	-7
8	متوسط	1,192	3,13	قلة الدعم اللازم من قبل الحكومات أو الجهات المتخصصة لضمان قروضها	-8
3,435				المجال الكلي	
0,605					

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان بالاعتماد على برنامج SPSS

الجدول رقم 05: تحليل المعوقات الداخلية بالبنك التي تعيق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الترتيب	الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات	الرقم
7	متوسط	1,193	2,76	قلة عدد الموظفين المؤهلين للتعامل مع (م ص م)	-1
8	متوسط	1,017	2,72	ارتفاع تكاليف التقييم والإشراف والمتابعة لملفات (م ص م)	-2
1	مرتفع	0,972	3,67	الالتزام بتوجيهات وتعليمات البنك المركزي	-3
3	متوسط	0,796	3,20	الالتزام بمتطلبات لجنة بازل 1، 2، 3.	-4
2	متوسط	1,083	3,20	عدم وجود وحدات مستقلة لتمويل (م ص م) داخل المصرف	-5
5	متوسط	1,049	3,02	انخفاض الربحية لقروض (م ص م) وصعوبة تقليل التكاليف	-6
6	متوسط	1,071	3,00	النظم المحاسبية والرقابية الغير مناسبة لتتبع نشاط (م ص م)	-7
4	متوسط	1,214	3,18	تقنيات الإقراض قديمة وغير ملائمة لقياس خطر (م ص م)	-8
3,063				المجال الكلي	
0,628					

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان بالاعتماد على برنامج SPSS

الجدول رقم 06: تحليل مقترحات تدعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الترتيب	الاتجاه العام	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبارات	الرقم
2	مرتفع	0,748	3,84	تدريب الموظفين للتعامل مع دراسة الجدوى وفحص الحسابات	-1
3	مرتفع	0,763	3,84	إنشاء مراكز خاصة للمعلومات حول المؤسسات م ص م	-2
4	مرتفع	0,814	3,79	تطوير الخدمات المصرفية وإنشاء وحدات خاصة بتمويل م ص م	-3
5	مرتفع	0,977	3,70	محو الأمية المصرفية والتدريب على المهارات التجارية والإدارية	-4
1	مرتفع	0,802	3,91	مراجعة القوانين والتشريعات المصرفية لتلبية احتياجات م ص م	-5
3,782				المجال الكلي	
0,586					

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان بالاعتماد على برنامج SPSS

الفروق الإحصائية في نظر المبحوثين من وجهة نظر البنوك

لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha=0,05$) في راء أفراد العينة حول حقيقة التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من وجهة نظر البنوك التجارية حسب تغير أسم البنك بالنسبة لفروعها. تمت الاستعانة بتحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لدراسة فروق متوسطات نظرة البنوك لحقيقة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم 07: نتائج تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) تبعاً لاسم البنك

مصدر التباين	مجموع	متوسط	درجة الحرية	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
المحور الأول	بين المجموعات	3,660	5	2,538	0,034
	داخل المجموعات	24,230	84		
	المجموع	27,890	89		
المحور الثاني	مصدر التباين	مجموع	متوسط	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
	بين المجموعات	4,382	0,732	3,351	0,008
	داخل المجموعات	21,230	0,288		
المجموع	27,890				
المحور الثالث	مصدر التباين	مجموع	متوسط	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
	بين المجموعات	4,011	0,802	2,358	0,047
	داخل المجموعات	28,242	0,340		
المجموع	32,254				
المحور الرابع	مصدر التباين	مجموع	متوسط	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
	بين المجموعات	2,829	0,566	1,472	0,208
	داخل المجموعات	31,894	0,384		
المجموع	34,723				
المحور الخامس	مصدر التباين	مجموع	متوسط	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
	بين المجموعات	1,342	0,268	0,772	0,573
	داخل المجموعات	28,869	0,348		
المجموع	30,211				
تجمع الجزائر	مصدر التباين	مجموع	متوسط	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة
	بين المجموعات	1,803	0,361	2,340	0,049
	داخل المجموعات	12,947	0,154		
المجموع	14,751				

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان بالاعتماد على برنامج SPSS

الجدول رقم 08 : جدول مقارنة المتوسطات وتحليل T

Test sur échantillon unique

	Valeur de test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatéral)	Différence moyenne	Intervalle de confiance de la différence à 95 %	
					Inférieur	Supérieur
الاول المحور	8,124	89	,000	,47937	,3621	,5966
الثاني المحور	5,256	88	,000	,30337	,1887	,4181
الثالث المحور	6,785	88	,000	,43539	,3079	,5629
الرابع المحور	,949	88	,345	,06320	-,0691	,1955
الخامس المحور	12,591	88	,000	,78202	,6586	,9054

المصدر: تم إعداد الجدول بناء على التحليل الإحصائي لنتائج الاستبيان بالاعتماد على برنامج SPSS

- الإحالات والمراجع :

¹ - عبد الماجد بلة عبد الساوي وقاسم الفكي علي (2015)، دور البنوك في استدامة تمويل المشروعات الصغرى لمعالجة الفقر المجتمعي "دراسة حالة مجموعة من المصارف السودانية 2007-2012"، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 16 (1) 2015.

² - constantinos stephanou & camila rodriguez,(2008) **Bank financing to Small and Medium-sized Enterprises (SMEs) in colombia**, Policy Research Working Paper 4481, The World Bank, January 2008. file:///C:/Users/user/Downloads/SSRN-id1086860.pdf

³ - عقبة نصيرة، (2015)، فعالية التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة.

⁴ - برجى شهرزاد، (2012)، إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، مدرسة الدكتوراه التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة تلمسان.

⁵ - بربيش السعيد و بلغسة عبد اللطيف، (2006)، إشكالية تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين معوقات المعمول ومتطلبات المأمول، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغير والمتوسطة في الدول العربية، يومي 17 و18 أبريل 2006، مخبر العولمة واقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة الشلف.

⁶ - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 02-17 مؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 الموافق 10 يناير 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 2، ص 05.

* - المؤسسة المستقلة حسب القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة: كل مؤسسة لا يمتلك رأس مالها بمقدار 25% فما أكثر من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى، لا ينطبق عليها تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

7 - المرجع السابق نفسه، ص 06.

⁸ - Ministère de l'Industrie et des Mines,(2017) , **Bulletin d'information Statistique de la PME**, n°31, Edition novembre 2017, p 09.

⁹ - يوسف حميدي، (2008)، **مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل العولمة**، أطروحة دكتوراه، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 108.

¹⁰ - رايح خوني و سليمة هالم، (2016): **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية**، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الاعمال - جامعة بسكرة، العدد 1/ 2016، ص 17.

¹¹ - مؤسسة التمويل الدولية، (2009)، **دليل المعرفة المصرفية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة- الخدمات الاستشارية بمؤسسات التمويل الدولية/القدرة على الحصول على التمويل**، تاريخ البحث 2018/03/23 ص13
<https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/fbf0a0049585fe8a182b519583b6d16/SMEA.pdf?MOD=AJPERES>

¹² - المرجع السابق نفسه، ص14.

¹³ - سماح طلحي، (2014)، **دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - مع إشارة لحالة الجزائر-**، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة أم البواقي، الموسم الجامعي 2013/2014، من ص 95-ص112.

¹⁴ - تقرير ممارسة أنشطة الأعمال: هو تقرير صادر عن مجموعة البنك الدولي منذ 2002 يقيس ممارسة أنشطة الأعمال في الشركات المحلية الصغيرة والمتوسطة بالنسبة ل 190 اقتصاد ومدنية مختارة على المستوى المحلي.

¹⁵ - world bank group,(2018), **Doing Business 2018**, (20/05/2018)

http://www.doingbusiness.org/reports/~/_media/WBG/DoingBusiness/Documents/Profiles/Regional/DB2018/Arab-World.pdf, p p 30 31.

¹⁶ - رايح خوني و رامي حريد،(2016)، **عوائد الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مجلة الحقوق والحريات، مخبر الحقوق والحريات في الانظمة المقارنة، جامعة بسكرة، العدد 3، ديسمبر 2016، ص 327.

¹⁷ -sawsen zirek et malika zghib(2016), **les dispositifs et l'aide attément-ils les difficultés de financement des PME Algérienne**, revue recherches et études eu sciences humaine Ne 12- 2016.

- خالد الخطيب،(2006)، **المنشآت الصغيرة في الأردن**، أهميتها والمعوقات التي تواجهها وأساليب تمويلها، الملتقى الدولي "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية"، جامعة الشلف، يومي 17 و18 أبريل 2006 الجزائر، ص12.

¹⁸ - مطهري كمال، (2012)، **دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** "دراسة حالة بنك البركة والقرض الشعبي الجزائري"، مذكرة ماجستير تخصص مالية دولية، جامعة وهران، الموسم الجامعي 2011/2012، ص 75.

¹⁹ - Olivier Cazanova et autres (2014), **etablit par l'auteur,a partir des divers sources ,Financement en dette des PME/ ETI Nouvelles recommandation**, Paris Europlace 10 mars 2014.

كيفية الإستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA :

ناصر المهدي، بزارية أمحمد و أوسري منور (2018)، **معوقات التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر _ دراسة ميدانية من وجهة نظر البنوك التجارية العاملة في ولايات الوسط**، مجلة الباحث، المجلد 18(العدد 01)، الجزائر : جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص.225-239.